



الدورة التاسعة والعشرون

كينغستون، 10-12 تموز/يوليه 2024

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية المقترحة للسلطة للفترة المالية 2025-2026

الآثار المترتبة في الميزانية على المراجعة الدولية الثانية للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تقرير الأمين العام

1 - قرّرت جمعية السلطة الدولية لقاع البحار، في مقرّها ISBA/28/A/16 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2023، إدراج المراجعة الدورية للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كبند في جدول أعمال الجمعية للدورة التاسعة والعشرين للسلطة في عام 2024، بغية اعتماد مقرّر. وطلبت الجمعية أيضا إلى لجنة المالية أن تتظر في الآثار المترتبة في الميزانية على المراجعة الدورية وأن تقدم توصيات بشأنها.

2 - وتقدم هذه الوثيقة تقديرات لتكاليف المراجعة الدورية استنادا إلى تحليل لتكاليف المراجعة الدولية الأولى التي أجريت في الفترة 2016-2017 ومشروع اختصاصات المراجعة الدورية الثانية الذي اقترحه وفد ألمانيا في مذكرة توضيحية قدمت إلى الجمعية في عام 2023 (ISBA/28/A/INF/8)، الضممتان الأولى والثانية). وتقدّم هذه الوثيقة كملحق للميزانية المقترحة للسلطة للفترة المالية 2025-2026 وتشير إلى التكلفة الإضافية لإجراء مراجعة دورية علاوة على الميزانية التي اقترحها الأمين العام.

3 - وتنص المادة 154 على ما يلي:

تقوم الجمعية، كل خمس سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية، بمراجعة عامة ومنتظمة للكيفية التي سار عليها عمليا النظام الدولي للمنطقة المنشأ في هذه الاتفاقية. وللجمعية في ضوء هذه المراجعة أن تتخذ أو أن توصي أجهزة أخرى بأن تتخذ، تدابير وفقا لأحكام وإجراءات هذا الجزء والمرفقات المتصلة به، تؤدي إلى تحسين سير النظام.



4 - وترد اختصاصات ومنهجية المراجعة الدورية الأولى في وثيقة اعتمدها الجمعية (ISBA/21/A/9/Rev.1). وبإيجاز، أنشئت لجنة مراجعة تتألف من رئيس الجمعية ومكتبها، ومن رئيس المجلس، ومنسقي المجموعات الإقليمية (بصفة مراقبين). وعيّنت لجنة المراجعة خبراء استشاريين أجروا مراجعة تحت إشراف لجنة المراجعة قبل تقديم تقرير مؤقت، فُتح بعد ذلك لتعليقات الأمانة والأجهزة الفرعية للسلطة. ثم نقح الخبراء الاستشاريون التقرير في ضوء التعليقات الواردة والمناقشة التي دارت في الجمعية بشأن التقرير المؤقت. وبعد ذلك، أعدت لجنة المراجعة، بمساعدة الخبراء الاستشاريين، واضحة في اعتبارها نتائج العملية واستنتاجاتها، تقريراً نهائياً يتضمن توصيات لكي تنظر فيه الجمعية لغرض الموافقة على التقرير والتوصيات وتنفيذها في دورتها التالية.

5 - واستناداً إلى الاقتراح الذي قدّمته ألمانيا، من المتوخى أن تتبع المراجعة الدورية الثانية الشكل نفسه بوجه عام. وبناء على ذلك، جرى تقييم التكاليف المقدرة على هذا الأساس.

6 - وعناصر التكاليف الرئيسية للمراجعة الدورية هي كالآتي:

(أ) الخدمات الاستشارية: اختيار مجموعة استشارية مؤهلة عن طريق مناقصة دولية مفتوحة لدعم عمل لجنة المراجعة؛

(ب) السفر: دعم السفر وبدل الإقامة اليومي للاستشاريين ورئيس لجنة المراجعة و (ربما) أعضاء لجنة المراجعة من البلدان النامية؛

(ج) ترجمة الوثائق: ترجمة النتائج الموجزة للجنة المراجعة، ومقررات الجمعية ذات الصلة، وتعليقات أجهزة السلطة ذات الصلة، والتقرير النهائي للجنة المراجعة وتوصياتها؛

(د) تكاليف الدعم غير المباشرة: التكاليف الإدارية للأمانة لدعم عملية المراجعة الدورية.

7 - ويرد في الجدول أدناه تقييم للتكاليف التقديرية للمراجعة الدورية المقترحة، استناداً إلى المعلومات المتاحة بشأن التكاليف الفعلية للمراجعة الدورية الأولى في الفترة 2016-2017. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البدلات قابلة للتغيير تبعاً لنطاق وطبيعة الاحتياجات من الخدمات الاستشارية التي تحددها لجنة المراجعة وعدد وطول الوثائق التي ستصدر كوثائق رسمية للترجمة. وعند إعداد الجدول، أخذت الأمانة في الاعتبار التعليقات والاقتراحات التي قدّمها أعضاء لجنة المالية خلال الندوة الإلكترونية غير الرسمية التي عقدت في 7 آذار/مارس 2024. وفي هذا الاجتماع، اقترح أحد الأعضاء عدم تقدير تكاليف الخدمات الاستشارية الدولية بأقل من قيمتها. وسلط آخرون الضوء على أهمية الاجتماعات الحضورية لأغراض إجراء المراجعة، مع الإشارة إلى أن المراجعة قد لا تعتبر أولوية في هذا الوقت.

8 - ورهنا بما تقرره الجمعية بشأن المراجعة الدورية، يُوصى بأن تشكل تكاليف المراجعة الدورية اعتماداً منفصلاً وإضافياً في ميزانية السلطة للفترة المالية 2025-2026، يُمول من اشتراكات مقررة إضافية يسدها أعضاء السلطة للفترة المالية 2025-2026 فقط. وبهذه الطريقة، فإن التكاليف الاستثنائية الإضافية للمراجعة الدورية لن تسهم في زيادة مستمرة في الاحتياجات العامة لميزانية السلطة ولن تضع خط أساس جديداً للاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأنه لن يكون من الممكن استيعاب تكاليف المراجعة الدورية عملاً بالمادة 154 من الميزانية المقترحة للفترة 2025-2026.

التكلفة التقديرية للمراجعة الدورية عملاً بالمادة 154 من الاتفاقية

المقترحة لعام 2025	المقترحة لعام 2026	المجموع للفترة 2025-2026	
			الباب 6 المراجعة الدورية
300 000	150 000	150 000	بلغت تكلفة الخدمات الاستشارية الفعلية للمراجعة الدورية الأولى 200 000 دولار على مدى سنتين، وهي تقدر الآن بمبلغ 300 000 دولار المعدل لمراعاة أثر التضخم
51 000	26 000	25 000	بدل لرئيس لجنة المراجعة وأعضائها من البلدان النامية (بدل الإقامة اليومي وتذاكر الطيران)
62 000	32 000	30 000	تستند التقديرات إلى ترجمة 17 260 كلمة (8 وثائق) مكرسة خصيصاً للمراجعة الدورية الأولى ولكن باستخدام تكاليف الترجمة لعام 2024
53 690	27 040	26 650	تكاليف الدعم غير المباشرة (13 في المائة)
466 690	235 040	231 650	المجموع، الباب 6